مراجعة مسودة الجمعية العامة للايكوموس في نيودلهي ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٧
الموجهات الارشادية في صلالة لإدارة المواقع الاثرية العامة
توصية صلالة بشأن الحدائق والمواقع الاثرية

مقدمة في الموجهات الارشادية:

تخضع المواقع الأثرية للسيطرة المشروعة لأصحاب المصلحة المقيمين في البلد والمنطقة التي تقع فيها. حيث ان المبادئ التوجيهية الارشادية التي يجب اتباعها هي اقتراحات مقدمة إلى أصحاب المصلحة، إذا قرروا فتح موقع أثري للعامة. لا يُقصد بهذه الموجهات الإرشادية أن تكون لوائح أو مقاييس ثابته تتم العودة اليها و ان تذكر الأطراف العديدة التي شاركت في تطوير هذه الموجهات الارشادية و لكن بموجب ما تم ذكره بشان الموجهات الارشادية نعلن معارضتنا لتحويل ما يلي إلى ان تكون لوائح أو مقاييس ثابتة. يتم تقديمها على أساس أن كل دولة ومنطقة مختلفة وأن هذا التنوع الثقافي يثري حياة الإنسانية جمعاء. وان أي اقتراحات تم تقديمها في هذه الموجهات الارشادية التوجيهية مستمدة من التجربة الجماعية لأولئك الذين شاركوا في إدارة المواقع الأثرية المتاحة للعامة في العديد من الدول وفي مناطق مختلفة حول العالم. يمكن تعديل الموجهات التوجيهية الارشادية التي لا تتفق مع الإشراف الثقافي الإقليمي والمحلي للمواقع الأثرية، وخاصة تلك الناطق المفتوحة للزوار. تمثل المواقع الأثرية في أنظمة المتنزهات الوطنية حول العالم والمواقع الموجودة ضمن مواقع التراث العالمي تحديات خاصة لأن صناعة السياحة تسوقها كوجهات رئيسية. وقد أصبح هذا واضحًا في العقود التي تلت التصديق على اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي. منذ ذلك الحين، ظهرت مجموعات مماثلة من المشاكل المستمرة في المواقع الأثرية المفتوحة للعامة. تهدف هذه الموجهات الارشادية إلى تقليل احتمالية ظهور مثل هذه المشكلات وقبل ان تصبح غير قابلة للعلاج في المواقع الأثرية المفتوحة للعامة.

الغرض والهدف من الموجهات الارشادية يتمثل في:

- لتحديد الدراسات اللازمة لتقييم جدوى إنشاء إطار ونظام إدارة مستدامة للمواقع الأثرية التي تكون أو من المحتمل أن تصبح مفتوحة للعامة
- لتوجيه وضع النظام للإدارة المستدامة بالرجوع إلى تقييم الجدوى هذا.

تتلخص الأهداف النهائية لهذه الموجهات الارشادية على النحو التالي:

- المحافظة والصيانة للمواد والمواقع الأثرية في سياقها إلى أن يتسنى دراستها بطريقة علمية

- تقديم نموذج لممارسة الإدارة المستدامة السليمة (بما في ذلك الاستخدام) للموارد الثقافية والطبيعية للمواقع الأثرية المفتوحة للعامة.
- الاستفادة من المواقع الأثرية المفتوحة للعامة لبناء الوعي العام بقيمة التنوع الثقافي وقوة الترابط بين الثقافات بطرق يمكن أن تفيد الجميع.
- ضمان مساهمة المواقع الأثرية في التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الخدمات البيئية وعلاجها عند الحاجة وتوفير الفرص والدعم للسكان المحليين للاستفادة اقتصاديًا بطرق لا تحرض على الاضطراب الاجتماعي.

تحتوي المواقع الأثرية على أدلة مادية يمكن أن تخبرنا عن تاريخ الإنسانية عند دراستها علميًا وحسب ميثاق البندقية ١٩٦٤ "انهم (أي المواقع) مشبعون برسائل من الماضي" إن زيارة موقع أثري تنقل الماضي الانساني بشكل مباشر حيث لا يمكن توفيره بوسائل أخرى. لذلك يجب أن تكون تجربة زيارة موقع أثري متاحة لأكبر عدد ممكن من العامة، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى التسوية أو تدمير الأدلة المادية لما حدث في الماضي. بينما يمكن إصلاح هيكل قائم من الناحية التجميلية فإن القيمة التاريخية والعلمية للموقع الأثري تكمن تمامًا في القدرة على التحقق من المواد الأصلية في الأصل: وهذا يميز المواقع الأثرية بصرف النظر عن جميع المواقع التراثية الأخرى.
يمكن أن تؤدي زيارة موقع أثري إلى تعزيز مجموعة واسعة من الفوائد - الاجتماعية والاقتصادية والثقافية - المرتبطة بالتراث. بشكل عام، يثري التراث المقدم بضمير حي فهمنا للعلاقة المستمرة بين الانسان والطبيعة، فضلاً عن الوسائل المشتركة والمتنوعة التي تنظم بها الانسانية نفسها والتفاعل مع المجموعات الأخرى. هذه قضايا معاصرة حاسمة. يلعب التراث دورًا أساسيًا في تطوير الهويات الجماعية. حيث يتم استخدام التراث لامتياز الروايات بطرق تفيد مجموعات معينة، يمكن استخدام دراسات التراث المستمدة من الأبحاث الأثرية وأدلتها المادية بنفس القدر من اليقين لتحدي هذه الروايات.
يمكن للمواقع الأثرية المتاحة للعامة أن تولد فوائد اقتصادية بطرق مستدامة وغير مستدامة. تتطلب الإدارة المستدامة للمواقع الأثرية المفتوحة للجمهور فهمًا لكيفية تجميع الوصول العام والخبرة للمساعدة في حماية المواقع المعنية. اما فيما يتعلق بالإدارة المستدامة يتطلب أيضاً تحديداً واضحاً لكيفية إلحاق الضرر بالمواقع المعنية بتطوير إمكانية الوصول اليها من قبل العامة. إن الاستغلال غير المستدام، بحكم تعريفه، يضر بالمواقع المفتوحة للجمهور ويعطل السعي إلى تقديم التاريخ الانساني بطريقة غير متحيزة قدر الإمكان، وبالتالي بطريقة مفيدة.
يجب العمل على تطبيق هذه الموجهات الارشادية في جميع المواقع الأثرية المفتوحة للعامة، ولكنها ذات صلة خاصة بالمواقع المشاركة في برنامج التراث العالمي. إن المكانة التي يحظى بها التسجيل في قائمة التراث العالمي تشجع الزيارة ويمكن أن تعزز التنمية الاقتصادية الهامة محليًا. يحتوي كل موقع مدرج في قائمة التراث العالمي على بقايا مواد تهم مجال علم الآثار. تشمل مواقع التراث العالمي مدنًا تاريخية، تحتوي جميعها على بقايا أثرية لـ «المدينة

الواقعة أسفل المدينة» السابقة. يمكن لمواقع التراث العالمي الأخرى، المدونة بموجب القيمة العالمية البارزة المرتبطة بالموارد الطبيعية، أن تمتلك بقايا أثرية. تعتبر الهياكل والمشاهد الطبيعية الحديثة نسبيًا التي تعتبر أعمالًا معمارية أو هندسية عبقرية ذات أهمية لدراسة علم الآثار والتخصصات ذات الصلة. يمكن للمواد
الأثرية من جميع هذه الأنواع من المواقع، إذا تمت دراستها بشكل صحيح، أن تقدم معلومات مفصلة ورائعة تثري فهم المواقع المعنية. يكشف علم الآثار عن التاريخ الانساني والتجربة الانسانية في الماضي بطرق وثيقة الصلة بالحياة المعاصرة، بما في ذلك الأدلة على العواقب الاجتماعية والاقتصادية للصراع الانساني وتداعيات الاستغلال المفرط للبيئة. قد تكون المحافظة على المواد الأثرية، كمستودع أساسي للمعلومات ذا أهمية خاصة في المواقع المفتوحة للجمهور حيث يمكن للدراسة العلمية أن تنعش وتضيف بشكل كبير إلى المعرفة الراسخة وسرد المواقع المعنية. علاوة على ذلك، يجب أن تكون جميع مواقع التراث العالمي بقيمتها العالمية المتميزة وخصائصها الاستثنائية ورؤيتها العالمية، نماذج للإدارة المستدامة.

الحاجة من هذه الموجهات الارشادية:

تتناول هذه الموجهات الارشادية بشكل واضح ضرورة تقييم جدوى إنشاء إدارة مستدامة للمواقع الأثرية المفتوحة للعامة مع قدر كبير من الاهتمام أو في بعض الحالات الاستثمار في الوقت والمال الذي تم إعطاؤه لتقييم مدى ملاءمة تصميم مكانًا خاصًا يستحق إشعارًا خاصًا واهتمامًا من العامة.
هناك العديد من الوثائق المفيدة التي تتعامل مع عدد لا يحصى من القضايا المرتبطة بإدارة مواقع التراث العالمي. نظرًا لأنها دولية في نطاقها، فهي مفيدة لتوضيح الغرض هذه الموجهات الارشادية و بعض هذه القضايا يكون لها صلة بالمواقع الأثرية. ومع ذلك، فإن الموجهات الارشادية المقدمة هنا تهدف تحديدًا إلى أن تطبق على جميع المواقع الأثرية المفتوحة للعامة.
ومن بين هذه المواقع الأثرية المعترف بها بوضوح على هذا النحو في قائمة التراث العالمي أو تلك التي يمكن إدراجها في القائمة (أي المواقع المدرجة في القوائم المؤقتة للتراث العالمي التي وضعتها الدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي). يجب أن توفر المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي نماذج للإدارة المستدامة يمكن استخدامها في أماكن أخرى. يمكنهم توضيح كيفية تطوير المؤسسات والبرامج لحماية جميع مواقع التراث الثقافي والطبيعي، بما يتوافق مع الأهداف الواردة في المادة الخامسة من اتفاقية التراث العالمي.
كانت العديد من أبرز الأماكن والمواقع الشهيرة في قائمة التراث العالمي ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، البتراء وماتشو بيتشو وأنغكوروات وبومبي اختيارات واضحة لإدراج التراث العالمي من حيث الملاءمة. إنهم جميعًا يوفوا بلا شك بواحد أو أكثر من المعايير المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، وجميعهم يمتلكون قيمة عالمية استثنائية. لا يمكن إنكار أنها تفي جميعها بواحد أو أكثر من المعايير المنصوص

عليها في المبادئ التوجيهية التنفيذية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، ولديها جميعًا قيمة عالمية بارزة. ومع ذلك لم يكن تأثير الكتابة وإمكانية إدارتها بشكل مستدام بعد الكتابة مفهوما بشكل كاف في وقت التسجيل.

يستمر تقديم مواقع التراث العالمي المرشحة الأخرى للترشيح مع عدم كفاية دراسات الجدوى الإدارية لتوجيه إعداد الملفات. في حالة عدم وضع إطار عملي للإدارة المستدامة، فإن القيمة العالمية الاستثنائية بما في ذلك تكامل ومصداقية المواقع المعينة تكون عرضة للخطر. في الواقع، الإدارة نفسها هي إحدى ركائز القيمة العالمية الاستثنائية. إن عدم الاهتمام بجدوى وضع الإدارة المستدامة قبل دعوة العامة إلى المواقع الأثرية يمكن أن يؤدي فقط إلى استنفاد مخزن المعلومات العلمية والتاريخية في المواقع الأثرية وتدهور تجربة زيارة هذه المواقع. إنها مهمة شاقة أن يتم تجميع نظام إدارة بسرعة بعد دعوة الجمهور للزيارة، خاصة إذا أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد الزوار (غالبًا ما يكون ذلك عندما يتم إدراج المواقع في قائمة التراث العالمي). في غياب التخطيط الإقليمي والدعم المجتمعي للتقسيم إلى مناطق، من الشائع أن يؤدي التطوير حول الموقع وفيه إلى تدهور البيئة، غالبًا بطرق مدمرة للموقع نفسه. يمكن أن يحدث هذا بسرعة كبيرة، ويمكن أن يكون الضرر غير قابل للإصلاح. وبمجرد إنشاء الهياكل والسكان التي تشغلها، ثبت أنه يكاد يكون من المستحيل إعادة توطينهم. وتتفاقم هذه المسائل إذا كان الوصول إلى الموارد التقنية والتنظيمية والإدارية والموظفين والموارد المالية اللازمة محدودا. غالبًا ما تكون النتائج غير مرضية جدًا لجميع أصحاب المصلحة. وتتوقف الجدوى في هذا السياق على قدرة أصحاب المصلحة على التخطيط بشكل مناسب لحماية الموقع والحفاظ عليه وتطوير المرافق والخدمات التي يحتاجها عامة الناس اثناء زيارته. وهذا يفترض مسبقا تصميم وتنفيذ إطار ونظام للإدارة السليمة. يجب أن تقوم الإدارة، أولاً وقبل كل شيء، على معرفة كافية بالموقع من قبل جميع المعنيين. وينطوي على إنشاء قدرات للرصد إلى جانب تنظيم البرامج والأنشطة الكافية للإدارة المستدامة. وينبغي الربط بين تخطيط الإدارة وتنفيذها ليس فقط بالنسبة للموقع نفسه، بل أيضا بالنسبة للمناطق المحيطة مباشرة بالموقع والمنطقة التي يخطط لتطويرها والمتصلة بالزيارة. توفر هذه الموجهات الارشادية خارطة طريق لتحديد وتطوير اطار نظام اداري فعال، والتحسين اللازم لإطار النظام القائم بالفعل. هناك قيمة استراتيجية إضافية في وضع موجهات ارشادية مقبولة لإدارة المواقع الأثرية المفتوحة للجمهور. وهناك العديد من برامج المساعدة الإنمائية الحكومية وغير الهادفة للربح التي يمكن أن توفر الأموال للدول الأطراف والوكالات التي تسعى إلى المساعدة في التنمية الاقتصادية المستدامة. يمكن أن يساعد الالتزام بالموجهات الارشادية المعتمدة في تقديم الطلبات على هذه البرامج ويوفر أساسًا منطقيًا لطلبات التمويل والدعم التقني. ويوفر وضع خطة متعددة السنوات للإدارة المستدامة لموقع أثري مفتوح للجمهور عمليا هيكلا للتنمية الفعالة.

السوابق

تحيط هذه الوثيقة علما بالعمل الذي قامت به الايكوموس في الماضي، ولا سيما في ماجان في عام ٢٠٠٢، وتولي الاعتبار الكامل للموجهات الارشادية لذلك الاجتماع والتي حددت العناصر التالية على أنها ضرورية لجميع ادارة التخطيط الإداري وهي كالاتي:

- فهم مشترك شامل للممتلكات من قبل جميع أصحاب المصلحة.
- دورة التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم والتغذية الراجعة.
- إشراك الشركاء وأصحاب المصلحة.
- تخصيص الموارد اللازمة.
- القدرة على بناء القدرات.
- وصف خاضع للمساءلة وواضح لكيفية عمل نظام الإدارة.

مفهوم الحديقة الأثرية:

يتم تعريف الحديقة لأغراض هذه الموجهات الارشادية على أنها منطقة محمية مخصصة للوصول العام والتمتع والتعليم. يتوافق هذا التعريف مع توصية صلالة، التي تم وضعها في المؤتمر الدولي الأول للايكوموس حول الحدائق والمواقع الأثرية، ٢٣-٢٥ فبراير ٢٠١٥، في صلالة، سلطنة عمان.
كما هو موضح في توصية صلالة، تحتوي المتنزهات الأثرية على بقايا ومواد أثرية فوق الأرض وتحتها. تنصح توصية صلالة بضرورة النظر إلى الحديقة الأثرية على أنها «أداة للحفاظ على المواقع الأثرية من ناحية، وعرضها وتفسيرها كوسيلة لفهم الماضي المشترك للبشرية من ناحية أخرى وعلى هذا النحو، يمكن النظر إليه على أنه يعزز الأهداف العامة لاتفاقية التراث العالمي. وينبغي أن تكون أداة تعليمية لأنها يمكن أن تعكس مفهوم الإنسانية المشتركة، وإذا ما أديرت إدارة مستدامة، فإنها تقدم مثالا لكيفية تحقيق الإدارة المستدامة في الأماكن الضعيفة الأخرى التي توجد فيها موارد ثقافية وطبيعية مهمة.

المبادئ التوجيهية الارشادية

التخطيط الإداري

1. الجرد والتقييم: يجب بذل كل جهد لاستخدام تقنيات فعالة من حيث التكلفة ويجب ان تكون غير تدخلية وغير مدمرة لحصر وتقييم الموارد الثقافية والطبيعية. يجب أن تشمل هذه التقنيات، على سبيل المثال، الكشف المباشر عن المواقع والموارد أو نمذجة توزيع المواقع والموارد.

2. الموارد الثقافية. يعد جرد وتقييم الموارد الثقافية الخطوة الأولى في تحديد جدوى تطوير نظام إدارة مستدام للمواقع الأثرية ومميزاتها ومشاهدها الطبيعية. يجب أن يعالج التقييم قابلية التأثر والتهديدات بالإضافة إلى أهمية الموارد الثقافية. يجب على فريق الإشراف على المنطقة المعنية القيام بما يلي:
3. الاحتفاظ بخبراء أثريين معتمدين ومعترف بهم دوليا للمساعدة في تحديد وتقييم المواقع الأثرية ومميزاتها ومشاهدها الطبيعية وجميع المواد المرتبطة بها
4. ضمان تنفيذ أفضل الممارسات الموثقة جيدًا والمعترف بها دوليًا للدراسة الميدانية والتوثيق والتقييم وحماية التراث الأثري.
5. الموارد الطبيعية. إن جرد وتقييم الموارد الطبيعية لا يقل أهمية عما يجب القيام به بالنسبة للموارد الثقافية، ويجب أن يتم بطرق تحدد التغيرات البيئية التي قد تهدد الموارد الأثرية والخدمات البيئية التي تفيد السكان المحليين، أو قد تفعل ذلك في المستقبل. يجب على المشرفين على المنطقة ان:
6. الاحتفاظ بخبراء موثقين، معتمدين ومعترف بهم دوليا في الميادين ذات الصلة. وينبغي أن يكون الجرد شاملا للموارد الطبيعية وأن يحدد الموارد التي هي أو قد تكون:
7. مهددة أو معرضة للخطر مثل:
8. ذات أهمية مركزية للمشاهد الطبيعية الأكبر، والتي يعد الموقع الأثري جزءًا منها، ولا سيما تلك المتعلقة بالمحافظة على المواد الأثرية في السياق.
9. جزء لا يتجزأ من الخدمات البيئية ذات القيمة للسكان المحليين
10. البنية التحتية. وينبغي توفير علامات حدودية والمسح الاحق للتشييد والمواصفات والظروف الراهنة لجميع الهياكل الانشائية الأساسية، إلى جانب الأعداد المعروفة أو المقدرة من المستعملين. تشمل البنية التحتية جميع المباني والمرافق والطرق، وشبكات الاتصالات، ووسائل الوصول، والسفر.
11. مناطق الاستخدام التقليدية. وينبغي تحديد مجالات الاستخدام التقليدية. هذه مناطق ذات قيمة خاصة للسكان المعاصرين في الموقع والمنطقة المحيطة، بما في ذلك تلك التي يمكن اعتبارها مقدسة أو تستخدم للأغراض التقليدية (على سبيل المثال، مجالات الرؤية، أو الزيجات أو الاحتفالات الأخرى، أو جمع النباتات الطبية أو الغذائية). يجب على أولئك الذين يتولون الإشراف على المواقع الأثرية المفتوحة للجمهور:
12. الاحتفاظ بخبراء معتمدين وموثوقين ومعترف بهم في مجالات الاستخدام التقليدي لتحديد وتقييم التراث الأثري في هذه المناطق؛ و
13. ضمان تنفيذ أفضل الممارسات الموثقة جيدًا والمعترف بها دوليًا للدراسة الميدانية والتوثيق والتقييم وحماية التراث الأثري في مناطق الاستخدام التقليدي.

تحديد حدود المواقع ومناطق الإدارة

1. حدود الموقع: من الضروري أن يتم تحديد الحدود المقترحة للموقع الأثري الذي يمكن فتحه للجمهور بدقة، وفقًا لحصر الموارد الثقافية والطبيعية.
2. حجم الموقع والتكوين: يجب أن يكون الموقع بحجم كافٍ وتكوين مناسب لجعل حماية الموارد المستدامة واستمتاع الزائر أمرًا ممكنًا ومحتملًا (مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات الحالية والمحتملة من مصادر خارج الحدود المقترحة).
3. اعتبارات التكلفة: ولا ينبغي أن تحول خصائص الموقع دون كفاءة التنظيم والإدارة بتكلفة معقولة يمكن أن يتحملها الطرف أو الأطراف المسؤولة عن الإشراف على الموقع.

وينبغي أن تشمل الاعتبارات ما يلي:

4. الاستخدامات الحالية والمحتملة للمنطقة داخل حدود الموقع والأراضي المحيطة داخل وخارج المنطقة العازلة.
5. ملكية الأرض والحقوق القانونية للاستخدام، بما في ذلك التغييرات الممكنة.
6. إمكانية وصول العامة للموقع والاستمتاع به.
7. التكاليف المرتبطة بالاقتناء والتطوير والاستعادة والإدارة والتشغيل اليومي.
8. الوصول (مثل الطرق داخل وخارج الحيازات، وتحديد الطرق، والتداول، والخدمات)
9. تحليل التدهور الحالي للموارد الأثرية وأسبابه.
10. التهديدات الحالية والمحتملة للموارد الأثرية.
11. مستوى الدعم العام المحلي والعام (على سبيل المثال، من الشركات والحكومات وملاك الأراضي)
12. التأثير الاجتماعي والسياسي والبيئي والاقتصادي للتعيين.
13. الطريقة والدرجة التي يجب أن يتم بها تعزيز المنافع العامة، مثل جودة البيئات الطبيعية والاجتماعية، والتعليم، وخدمات الصحة والسلامة، من خلال إنشاء موقع أثري عام.
14. مناطق عازلة: يجب أن تكون حدود المنطقة العازلة دقيقة وموثقة جيدًا.
15. نظرًا لأن المنطقة العازلة وحدها لا تكفي عادةً لضمان الحماية من التعدي، يجب التفاوض على الاتفاقات مع المجتمعات والهيئات الحكومية وإضفاء الطابع الرسمي عليها من أجل تحقيق ذلك.
16. مناطق الإدارة. يجب إنشاء مناطق إدارة داخل كل موقع، ويجب تحديد ما يلي لكل موقع:
17. الاستخدامات المرغوبة
18. الشروط المرغوبة
19. خدمات الزوار الأساسية
20. مواضيع تفسيرية (المعلومات التي يجب تقديمها في كل منطقة).

تقييم الأثر البيئي أو دراسة الأثر البيئي

1. الأثر البيئي: وينبغي إجراء تقييم للأثر البيئي أو دراسة للأثر البيئي لأي نشاط إنمائي مقترح قد يؤثر على جودة البيئة.
2. العواقب الاقتصادية للتأثير البيئي: يجب أن يتضمن تقييم الأثر البيئي أو دراسة الأثر البيئي تحليلًا اقتصاديًا للمنافع والالتزامات الاقتصادية المحتملة التي قد تتراكم على الأفراد، أو المصالح التجارية، أو مجموعات المجتمع، أو الجمهور المحلي أو الإقليمي أو الوطني أو العالمي.

خطة الرصد او المراقبة

يجب أن تحدد خطة المراقبة التقنيات والبروتوكولات والأدوات والمؤشرات والمقاييس التي يجب أن تراقب:

1. حالة الموارد الثقافية على اختلاف أنواعها
2. حالة الموارد الطبيعية بأنواعها
3. أعداد الزوار وتداولهم على المكان ورضاهم عن تجربة الزيارة للموقع.
4. رضا المجتمع بشكل عام عن التجربة زيارة الموقع
5. حالة المرافق والبنية التحتية.
6. يجب تحديد أولويات الرصد من خلال النظر في الموارد والخبرات المتوفرة.
7. مفتاح للتكامل الطبيعي أو الثقافي للموقع وفرص التمتع بالموقع
8. ضروري للحفاظ على الامتثال للمعايير المستخدمة لتحديد القيمة العالمية البارزة للموقع التي تم تحديدها في خطة الإدارة العامة للموقع أو مستندات التخطيط الأخرى ذات الصلة باعتبارها مهمة.

خطة البحث الأثري

يجب وضع خطة، بما في ذلك أولويات البحث، لتلبية احتياجات التخفيف من اضطراب الموارد الأثرية من العمليات الطبيعية (مثل الفيضانات) وكذلك الأنشطة البشرية (على سبيل المثال، النهب أو التنمية). يجب أن تحدد الخطة أيضًا الأبحاث الأثرية ذات الصلة بأهمية الموقع، وخاصة الأبحاث التي قد تتناول قضايا ذات أهمية عاجلة في مجال الآثار والسياسة البيئية المعاصرة وتحسين العلاقات الدولية.

الخطة التفسيرية

يجب إعداد خطة تفسيرية تحدد الموضوعات التفسيرية والمواضيع الفرعية التي تخدم الوظيفة التعليمية للموقع على أكمل وجه. يجب تحديث الخطة كل خمس سنوات على الأقل.

مرافق الإدارة

تشمل مرافق الإدارة الهياكل البنيوية والمرافق والمعدات اللازمة للإدارة المستدامة للموقع الأثري. يجب تحديد العناصر الضرورية لضمان الاحتفاظ بتكامل الموقع وأصالته وخصائصه المتعلقة بأهميته؛ علاوة على ذلك، يجب تحديد متطلبات هذه المرافق.

خطة التوظيف

وستتطلب الإدارة المستدامة خدمات مجموعة متنوعة من الأشخاص المدربين تدريبا جيدا. وسيشمل هؤلاء عادة العلماء وعلماء الآثار ذوي الخبرة ذات الصلة بالموارد الطبيعية والثقافية للموقع الأثري العام، وموظفين يعملون في الصيانة والموظفين الإداريون الذين لديهم مهارات في الميزانية والجدولة، المترجمين الفوريين لتقديم الموقع للزوار والأشخاص الذين لديهم متحف، مهارات التنظيم والعرض، والاتصال المجتمعي، والأشخاص المدربين على توفير خدمات الصحة والسلامة، وموظفي الإنفاذ، والمدراء الذين يمكنهم تنسيق وضع وتنسيق جميع السياسات والبرامج والأنشطة اللازمة. وستختلف الاحتياجات من الموظفين؛ ولذلك، ينبغي وضع خطة للتوظيف تسترشد بجرد الموارد الثقافية والطبيعية وتقييمها وما تم تحديده من أوجه الضعف والأخطار التي تهدد تلك الموارد، فضلا عن الأهداف المحددة المرتبطة بعرض الموقع على الجمهور. يجب أن تتضمن الخطة مخططًا تنظيميًا، والمؤهلات اللازمة لجميع الوظائف المطلوبة، والواجبات والمسؤوليات لجميع الوظائف.

خطة المشاركة المجتمعية

يجب أن تتناول خطة مشاركة المجتمع كيفية تحديد أصحاب المصلحة وتصنيفهم وإشراكهم.

خطة الإدارة العامة

مع احترام العناصر الأساسية للإدارة الفعالة على النحو المبين أعلاه وما بعده، ينبغي إعداد خطة عامة للإدارة. وينبغي ايضا أن تحدد الخطة الإطار والهيكل والنظام والسياسات والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لضمان الإدارة المستدامة. بالإضافة الى وضع معايير وجداول ومؤشرات وميزانيات لكل إجراء. وينبغي أن تتضمن خطة الإدارة العامة جميع المواد المبينة في الأقسام وبشكل أكثر تحديدا، ينبغي أن تشمل أيضا ما يلي

1. خطة مالية يجب أن تصف كيفية تخصيص رسوم الدخول والرسوم الأخرى لإدارة الموقع ومبررات ذلك
2. خطة الصيانة الدورية، والتي يجب أن تصف البرامج المناسبة، واحتياجات التوظيف، واحتياجات المعدات والإمدادات، وتصميم المرفق
3. خطة سلامة، والتي يجب أن تتضمن بروتوكولات للاستجابة للكوارث، والبحث والإنقاذ ومتطلبات المرافق الطبية
4. إدراج خطة التوظيف الموضحة أعلاه، والتي تعرض الموظفين المطلوبين وتحدد المؤهلات والأدوار والمسؤوليات اللازمة لكل موظف. يجب أن تتضمن خطة التوظيف مخططًا تنظيميًا.
5. المراقبة (الرصد) ينبغي أن تستخدم إدارة الموقع نتائج نظام الرصد والبرنامج كأدوات لدعم اتخاذ القرارات. وينبغي أن تشمل القرارات المدعومة بالرصد جميع جوانب الإدارة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الصيانة الدورية والتحسينات الرأسمالية؛ واقتناء الموظفين وإدارتهم؛ وتحديد القدرة الاستيعابية (التي ينبغي أن تختلف بمرور الوقت وفقا للقدرة الإدارية) وحدود التغيير المقبول؛ والسياسات والبرامج والأنشطة اللازمة للمشاركة المجتمعية الفعالة.
6. الشفافية في الرصد والإدارة. يجب إبقاء أصحاب المصلحة، من مجموعات المجتمع المحلي إلى المنظمات الدولية المهتمة بالموقع، على علم بأي برامج وأنشطة إدارية تتعلق باهتمامهم بالموقع. وينبغي إتاحة نتائج الرصد لجميع أصحاب المصلحة على أساس منتظم.
7. التواصل الشبكي والتنسيق بين مديري الموقع. يوصى بأن يجتمع ممثلو المواقع الأثرية العامة على أساس منتظم لتبادل القضايا ذات الاهتمام المشترك والأساليب والبرامج والأنشطة التي ساعدت في حل القضايا ذات الاهتمام المشترك.